

مسؤولية المراجع

الفصل الخامس

## الأهداف

## يهدف هذا الفصل إلى التعرف إلى ما يلي:

- 1) مسؤولية المراجع عن الأخطاء.
- 2) مسؤولية المراجع عن الغش.
- 3) مسؤولية المراجع عن التصرفات الغيرقانونية.

يفرق بين معايير المراجعة الصادر من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بين مسؤولية المراجع ومسئولية الإدارة.

ب) مسؤولية المراجع	أ) مسؤولية الإدارة
<ul style="list-style-type: none"><li>❖ فحص القوائم المالية وإبداء الرأي عن مدى عدالة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.</li><li>❖ فحص نظام الرقابة الداخلية وتقويمه كأساس للاعتماد عليه في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات المراجعة التي سيقوم بها في عملية فحصه للقوائم المالية.</li><li>❖ جمع أكبر قدر من الأدلة بالنسبة لكل بيان من البيانات التي تحتويها القوائم المالية بحيث يستطيع أن يبني رأيه على أساس معقول في مدى صحة هذه البيانات من عدمه.</li><li>❖ ضرورة التزام المراجع في كل ما يتعلق بتأدية خدماته المهنية بمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد سلوك وآداب المهنة ومعايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة.</li><li>❖ ضرورة المراجع الالتزام بالنصوص الواردة في الأنظمة المختلفة ذات الصلة مثل نظام الشركات ونظام المحاسبين القانونيين.</li><li>❖ المسؤولية المالية الكاملة وتعويض الضرر الذي أصاب العميل عن الإهمال أو أي نوع آخر من التصرفات الغيرسليمة.</li><li>❖ يجب على المراجع أن يؤدي عمله بدرجة من العناية والمهارة المعقولة.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>❖ تصميم نظام للرقابة الداخلية كفيل بإنتاج قوائم مالية صحيحة.</li><li>❖ المحافظة على نظام للرقابة الداخلية والتأكد من سلامة تطبيقه.</li><li>❖ إعداد القوائم المالية (عدالة البيانات المقدمة من الإدارة من خلال القوائم المالية هي جزء لا يتجزأ من مسؤولية الإدارة).</li><li>❖ تبني سياسات محاسبية جيدة.</li><li>❖ الاحتفاظ بنظام كاف وفعال للحسابات وحماية الأصول.</li><li>❖ إمسك حسابات منتظمة وبالأخص الشركات المساهمة.</li></ul>

التصرفات غير القانونية		الغش	الأخطاء	
"التصرفات غير القانونية: هي مخالفة الأنظمة أو التعليمات الحكومية تختلف عن الغش"				
غير المباشرة	المباشرة			
مخالفة الأنظمة أو التعليمات الحكومية التي يكون لها أثر غير مباشر وغير جوهري على مبالغ القوائم المالية	مخالفة الأنظمة أو التعليمات الحكومية التي يكون لها أثر مباشر أو جوهري على مبالغ القوائم المالية	أي بيانات مالية كاذبة في القوائم المالية <b>متعمدة</b> أو تعتمد إغفال تضمين القوائم المالية معلومات هامة (التشويه المتعمد للقوائم المالية من جانب الإدارة أو اختلاس الأصول)	أي بيانات <b>غير صحيحة وغير متعمده</b> في القوائم المالية، أو حذف مبالغ، أو عدم الإفصاح عن معلومات في القوائم المالية دون قصد.	التعريف
أنظمة التوظيف	أنظمة الزكاة والضريبة	<b>نوعان:</b> • البيانات الكاذبة الناشئة من التحريف والتلاعب في التقارير المالية: ❖ أو إغفال اثر بعض الأحداث أو العمليات. ❖ أو التلاعب في السجلات أو المستندات أو تزويرها. ❖ حذف بعض المعلومات المهمة من السجلات أو المستندات. ❖ قيد عمليات دون أن يكون لها أساس صحيح وإساءة تطبيق المبادئ المحاسبية. • اختلاس الأصول: اختلاس الأصول لمنفعة الإدارة أو الموظفين أو الغير، وهذه الأعمال قد تكون مصحوبة باستخدام سجلات أو مستندات مزيفة أو مضللة وقد تشمل واحداً أو أكثر من أعضاء الإدارة أو الموظفين أو الغير.	<b>وتتضمن الأخطاء كما يلي:</b> ❖ أخطاء في جمع أو معالجة البيانات التي تعد على أساسها القوائم المالية (الأخطاء الحسابية والكتابية). ❖ الأخطاء التي تنشأ عن النسيان. ❖ الإهمال غير المتعمد. ❖ سوء تفسير الحقائق عند إعداد القوائم المالية. ❖ أخطاء في تطبيق معايير المحاسبة تتعلق بالمبالغ أو التبويب أو طريقة العرض أو الإفصاح.	أمثلة
<b>ملاحظة:</b> يتمثل الأثر غير المباشر في الحاجة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة نتيجة القضايا التي قد تتعرض لها المنشأة أو تقرير عدم القانونية.				

الإجراءات التي يتخذها المراجع عند اكتشاف التصرفات الغير قانونية	الإجراءات التي يتخذها المراجع عند اكتشاف الأخطاء أو الغش:
<p>❖ يجب على المراجع القيام بالاستفسارات عن مدى مراعاة العميل للقوانين والتعليمات السارية ومدى تقيده بها والإجراءات المتخذة من العميل لمنع حدوث أي مخالفة قانونية</p> <p>← عندما يكتشف المراجع التصرف غير قانوني فإن عليه أن يقوم بما يلي:</p> <p>(1) الاستفسار من الإدارة.</p> <p>(2) إذا لم توفر الإدارة معلومات كافية فإن على المراجع أن يقوم:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>❖ التشاور مع مستشار العميل القانوني</li> <li>❖ تطبيق إجراءات إضافية</li> </ul>	<p>❖ يجب على المحاسب القانوني تقدير مخاطر وجود بيانات جوهرية غير صحيحة في القوائم المالية نتيجة عملية أخطاء أو غش.</p> <p>← الإجراءات التي يتخذها المراجع عندما تدل عملية الفحص على احتمال وجود أخطاء أو غش:</p> <p>1. يجب عليه أن يرفع الأمر إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة التابعة لهذا المجلس.</p> <p>2. أن يحاول الحصول على أدلة كافية لتحديد ما إذا كان الغش والأخطاء موجودة فعلاً ولآثارها أن وجدت.</p> <p>3. يجب على المراجع أن يوسع من إجراءات فحصه في محاولة للحصول على الأدلة المطلوبة إذا كان هذا ممكناً من الناحية العملية</p>

### ملاحظة هامة:

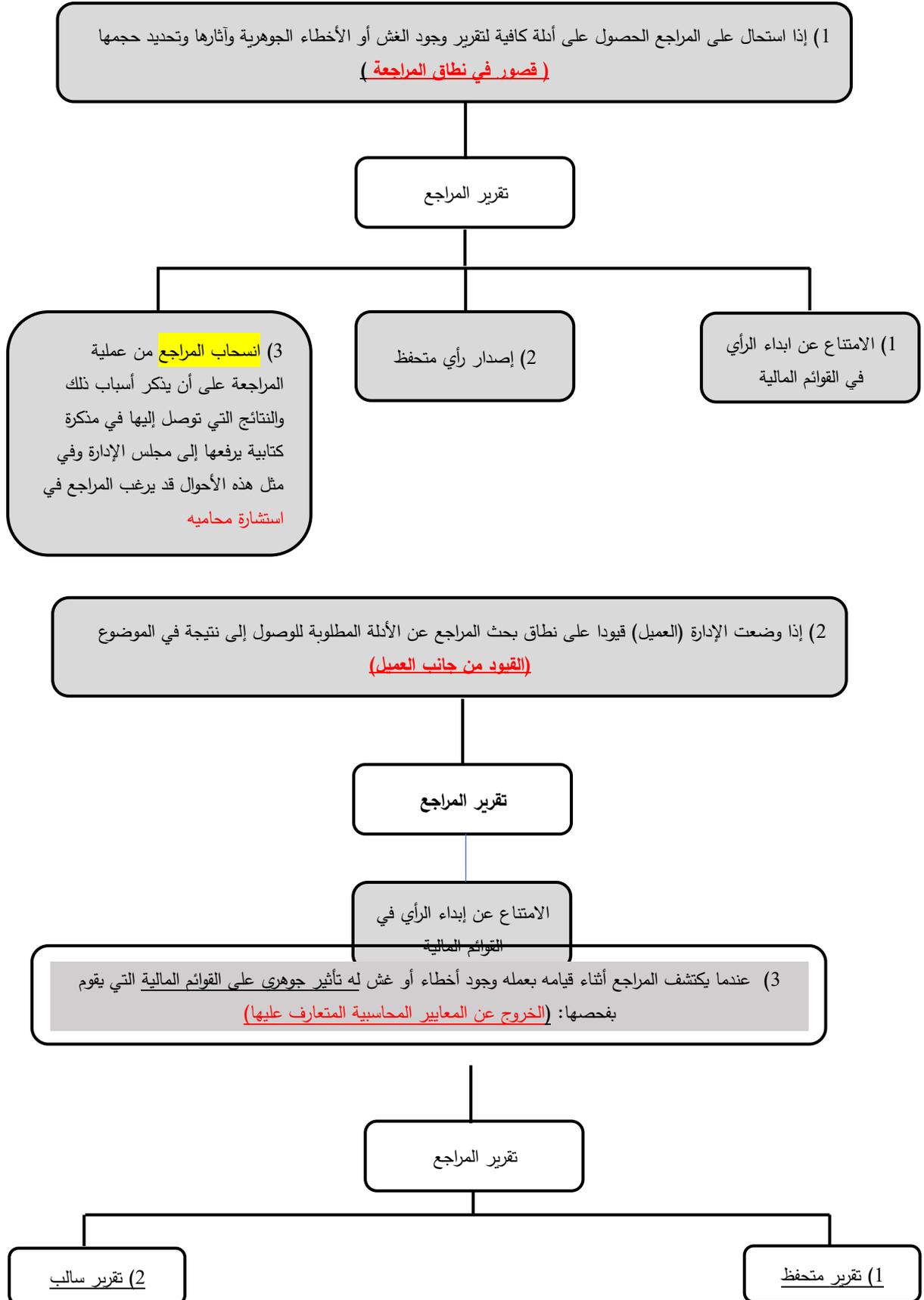
ما الفرق بين الخطأ والغش ؟

- **الخطأ:** هي بيانات غير متعمدة
- **الغش:** هي بيانات متعمدة (وجود نية مبنية لخداع الغير)

هناك خطر طبيعي ألا يتم اكتشاف بعض الأخطاء الجوهرية أو الغش إذا كانت موجودة لأسباب التالية:

- (1) فحص المراجع يقوم على أساس مفهوم الاختبارات القائمة.
  - (2) تخطي الإدارة للإجراءات الرقابية وذلك بالتزوير أو التواطؤ أو عدم قيد بعض العمليات.
- ← وجود أنظمة رقابية داخلية محاسبية فعالة لا يمنع حدوث الغش أو الأخطاء، ولكن يقلل من احتمال حدوثها

أنواع التقارير التي يتم إصدارها: يختلف التقرير الذي يصدره المراجع كما في الحالات التالية:



4) قد يكتشف المراجع أثناء قيامه بعمله وجود أخطاء أو غش ليس له تأثير جوهري على القوائم المالية التي يقوم بفحصها كما لو كان هناك غش في احدى السلف المستديمة الصغيرة القيمة

يجب على المراجع ( يصدر تقرير نظيف)

رفع الأمر إلى مستوى الإداري المناسب بإدارة المنشأة مع التوصية بالتحقيق في الموضوع والتوصيل إلى نتيجة تنحل من جهة الاداره